http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1688) السنة السابعة - السبت (2) كانون الثاني 2010

طهران تنفي مسؤوليتها عن عملية اختطافه

الرهينة البريطاني تلقى معاملة «حسنة» قبل أشهر من اطلاق سراحه

الرهينة البريطاني

بغداد / المدى والوكالات

تحدث الرهينة البريطاني بيتر مور الذي انهى اكثر من عامين ونصف من احتجازه لدى جماعات متشددة، عن فترة احتجازه فروى كيف أنه تعرض لـ«سوء المعاملة»، لكنه أكد أن معاملته تحسنت خلال الأشهر الستة الأخيرة قبل الافراج عنه.

وقد تم الافراج الاربعاء عن بيتر مور، المستشار في قطاع المعلوماتية الذي خطف في العراق في ٢٠٠٧ مع حراسه الشخصيين الاربعة الذين قتلوا او يحتمل ان يكونوا قد قتلوا. إلا أن فرانك جاردنر المحرر الأمني لوكالة بي بي سي قال: إن مور أخبر أسرته أنه من حزيران الماضي، توفر لديه أيضا جهاز تليفزيون وجهاز للألعاب الالكترونية. وقال إن مور انفصل عن حراسه مباشرة بعد اختطافه في العراق في ايار ٢٠٠٧.

وكانت صحيفة «الجارديان» قد نشرت أن مور كان محتجزا مع حراسه الأربعة في إيران. وقد قتل ثلاثة من الحراس، ويعتقد أن الرابع أيضا قد فقد حياته. وقد رفضت ايران التقارير التي تشير إلى تورطها ووصفتها بأنها «لا تقوم على أساس». وقال فرانك جاردنر: إنه منذ حزيران، تحسنت معاملة مور كثيرا من طرف مختطفيه، وإنه وضع بشكل عملي تحت الإقامة الجبرية في منزل يحتوي على غرفة نوم مزودة بحمام وتلفزيون فضائي، وجهاز كومبيوتر محمول، وجهاز لألعاب الكومبيوتر.

وقال مراسل البي بي سي في بغداد جيم موير: إنه تم فصل حراس مور الأربعة من البداية أي بعد اختطافه مباشرة، ومعاملتهم على أساس انهم «عسكريون»، في حين عومل مور كمدني. ويتعارض هذا مع ما نشرته الجارديان من أن الخمسة، وبينهم مور، نقلوا إلى معسكر في ايران بعد يوم واحد من اختطافهم. وقال موير: إن هناك أوجه متعددة لما وقع بالفعل. واضاف «إن الموضوع غامض للغاية، لدرجة أنه ربما لن نعرف الحقيقة ابدا».

وكان الجنرال ديفيد باتريوس قائد القوات الامريكية في العراق قد صرح لبي بي سي في اوائل كانون الثاني بأنه يعتقد «بدرجة ٩٠ في المائة أن مور محتجز في ايران». وقد نفى النائب في البرلمان العراقي سامي العسكري، الذي ذكرت صحيفة الجارديان البريطانية أنه كان مفاوضا رئيسيا للإفراج عن مور، ضلوع إيران في عملية الاختطاف. وقال لصحيفة «الجارديان» إنه سافر إلى إيران للتفاوض من أجل اطلاق سراح مور، وإنه كان يتفاوض مع الجماعة التي احتجزت مور في العراق ذاته.

ويعتقد بصورة كبيرة أن إيران ذات صلات وثيقة مع الجماعات المسلحة في العراق، ومن بينها الجماعة المسلحة التي يعتقد أنها اختطفت خمسة بريطانيين. ولكن النائب العسكري نفى بشدة تقرير الجارديان أن إيران دبرت عملية الاختطاف ونقلت الرهائن عبر الحدود إلى أراضيها. وقال إن طهران لا علاقة لها بعملية الاختطاف وإنه لم يسافر إلى إيران للتفاوض كما قالت الصحيفة. وتابع: إنه كان يتفاوض مع الجماعة التي احتجزت الرهائن في العراق مشيرا إلى أن المفاوضات مستمرة لتسليم رفات الرهينة الخامس الان مكمنيمي الذي قال العسكري إنه لقي حتفه.

الى ذلك قالت الحكومة العراقية الخميس بعد يوم واحد من اطلاق سراح الرهينة البريطاني بيتر مور أن قضاته سيأمرون قريبا باطلاق سراح زعيم جماعة مسلحة يعتقد انها تقف وراء خطفه في عام ٢٠٠٧ اذا لم تعثر على اية ادلة جنائية. وقال المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ: ان القوات الامريكية قامت بنقل قيس الخزعلي زعيم جماعة عصائب الحق الى العراقيين في نفس الوقت الذي تم فيه تسليم مور الى السلطات البريطانية في بغداد في نهاية لاحتجازه الذي استمر عامين ونصف. وقال الدباغ: ان الخزعلي سيمثل امام قضاة عراقيين واذا وجدوا ادلة تدينه فسيصدرون الحكم عليه لكن اذا لم يجدوا اية ادلة جنائية ضده فسيطلقون سراحه. وتنفي الحكومتان العراقية والبريطانية باصرار اي تبادل للاسرى مع عصائب الحق. ومع ذلك قال الشيخ جاسم الساعدي العضو البارز في هذه الجماعة والمسؤول عن جناحها الثقافي ان رئيس الوزراء نوري المالكي وعدهم بالفعل بان الخزعلي سيطلق سراحه قريبا. وقال الساعدي انهم يعتقدون انه سيتم اطلاق سراحه في الايام القليلة القادمة طبقا لوعد رئيس الوزراء. واضاف انه يعتقد انه لا توجد ادلة ضد الخزعلي. واذا تم اطلاق سراح الخزعلي بالفعل فان هذا سيكشف عن الوضع الدقيق للعراق في الوقت الذي يتسلم فيه الالاف من السجناء من سجون الجيش الامريكي ويكافح من اجل تحقيق الاستقرار السياسي في دولة مبتلاة بجماعات متمردة متعددة. وادى الافراج عن مور مبرمج الكمبيوتر الذي كان يعمل في العراق ابان وصول اعمال القتل الطائفية الى ذروتها الى حالة من الابتهاج في لندن. وكان هناك ايضا اعتراف حزين بالمصير البائس للحراس الشخصيين الاربعة الذين خطفوا مع مور في هجوم خطط له جيدا على وزارة المالية في عام ٢٠٠٧. وتم تسليم جثث ثلاثة من هؤلاء الحراس الى السلطات البريطانية ويعتقد ان الرابع لقي حتفه ايضا.

ورغم النفي الرسمي لاي تبادل للسجناء فان الظروف تشير الى وجود ارتباط. فبعد اطلاق سراح ليث شقيق قيس الخزعلي في حزيران مباشرة تم تسليم جثتي اثنين من الحراس الى مسؤولين بريطانيين في بغداد.

وكانت القوات الامريكية قد اعتقلت الشقيقين قيس وليث الخزعلي في اذار عام ٢٠٠٧ واتهمتهما بانهما تابعان لميليشيات تدعمها ايران انحي عليها باللائمة في قتل خمسة من الجنود الامريكيين في مدينة كربلاء في كانون الثاني من نفس العام. وينحدر قيس الخزعلي وهو في الثلاثينات من عمره من جنوب العراق. وكان متحدثا باسم السيد مقتدى الصدر قبل ان ينشق وينضم الى عصائب الحق. ويقول مسؤولون عراقيون: ان الافراج عن المتشددين ليس تبادلا خاصا للاسرى انما هو جزء من جهود اوسع لتحقيق المصالحة الوطنية في العراق.

وقال وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند في لندن يوم الاربعاء: ان جهود المصالحة العراقية وضعت اساس عملية اطلاق سراح مور وانه لم يتم تقديم اية «تنازلات كبيرة» الى خاطفي الرهائن. ويقول الجيش الامريكي في العراق انه اطلق سراح ٧٨٠١ سجين ونقل ١٥٢٢ اخرين الى الاحتجاز العراقي في العام الحالي بموجب شروط الاتفاقية الامنية العراقية الامريكية لعام ٢٠٠٨. وهذه الاتفاقية تلزم الجيش الامريكي باطلاق سراح العراقيين الذين لا توجد ادلة تدينهم وتسليم الاخرين الى المحاكم العراقية.

وادت الجرأة التي تمت بها عملية الخطف من داخل مبنى الوزارة الشديد التحصين في عام ٢٠٠٧ والاشتباه في وجود صلات بين الشقيقين قيس وليث الخزعلي وبين ايران الى اثارة التكهنات بشأن ضلوع ايران في العملية. ونفى الساعدي التقارير الاعلامية التي ذكرت ان مور كان محتجزا في ايران. وقال ان هذا غير صحيح وانه لم يحتجز ابدا في ايران ويمكن سؤال الرهينة نفسه عن ذلك فقد كان يعرف مكان وجوده وانه لم يكن في ايران ولو ليوم واحد.

وقال الدباغ: ان هناك وسطاء قالوا ان عصائب الحق تريد ان يكون لها دور في العملية السياسية والمصالحة الوطنية وهذا شيء طيب وتشجعه الحكومة العراقية. ويستعد الساسة العراقيون للانتخابات الوطنية المقررة في اذار التي قد تمثل نهاية التحالفات الطائفية التي تميزت بها السياسة العراقية منذ عام ٢٠٠٣. وقال الساعدي ان جماعته ستدعم العملية السياسية وليس من الضروري ان تشارك فيها.

من جهتها نفت ايران الخميس المعلومات التي اوردتها صحيفة بريطانية ومفادها ان الحرس الثوري الايراني نفذ عملية خطف البريطاني بيتر مور في العراق والذي افرج عنه الاربعاء، كما ذكر تلفزيون العالم. وذكرت هذه القناة التلفزيونية الايرانية الناطقة بالعربية نقلا عن المتحدث باسم الخارجية الايرانية رامين مهمنباراست قوله «ان هذه المعلومات لا اساس لها». واضاف ان هذه المعلومات «ناجمة عن غضب البريطانيين حيال التظاهرات التي دان خلالها ملايين الايرانيين التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية» لايران.

العراق بانتظار نصب الدعامات الحدودية لحسم الخلاف مع إيران على حقل الفكة

بغداد / المدى والوكالات

أكدت الحكومة انها ستواصل مساعيها لتفعيل عمل اللجان الفنية المشتركة المعنية بتثبيت الدعامات الحدودية بين العراق وإيران.

وقال الناطق باسم الحكومة علي الدباغ «نواصل اتصالاتنا مع طهران لتفعيل عمل اللجان الفنية المشتركة لانهاء ملف الدعامات الحدودية وتثبيتها بشكل نهائي بما يحفظ حقوق كلا البلدين». وأوضح بحسب صحيفة الحياة ان «الحكومة تصر على ان تبدأ اللجنة المشتركة عملها سريعاً لإتمام المهمات المنوطة بها كونها لا تقبل أي انتهاك للأراضي العراقية وستتعامل مع اي انتهاك جديد بشكل مختلف».

ولم يكشف الدباغ طبيعة «الشكل المختلف للتعامل»، واكتفى بالقول ان «العراق يصر على تفعيل عمل اللجان الثنائية بشكل جاد لحسم الجدل الدائر حول بئر الفكة وإنهاء التجاذبات السياسية حولها».

وأوضح الناطق باسم وزارة النفط عاصم جهاد: ان «الوزارة في انتظار توصيات اللجنة الفنية المشتركة المزمع عقدها قريباً». وأشار الى ان «اللجنة تضم ممثلاً عن وزارة النفط الى جانب ممثلين عن كل من وزارات الدفاع والداخلية والخارجية». وزاد ان «التوصل الى نتائج فعلية لتثبيت الدعامات الحدودية سيحول دون تأويلات تصدر من بعض الجهات المغرضة». وأكد أن «الوزارة متمسكة بآبارها ولا يمكن التفريط بأي منها».

وعما اشيع عن إنزال جوي إيراني على بئر الفكة وسيطرة الجنود الايرانيين عليها، قال: «لا صحة لذلك، وما حدث ان احد المسؤولين الايرانيين كان يقوم بجولة تفقدية هناك والطائرة التي هبطت كانت ضمن البقعة الجغرافية التي تضم المخفر الحدودي الايراني». وتابع: «للاسف يحاول بعضهم تأزيم المواقف من خلال تحوير بعض الحقائق». وأكد ان «الحكومة العراقية حريصة على ان تنهي الازمة التي اثيرت من خلال تفعيل القنوات الديبلوماسية وعمل اللجان المعنية بقضايا الحدود وترسيمها وتثبيت دعائمها».

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي دعا إيران إلى الالتزام بجهود اللجان الفنية لإتمام عملية ترسيم الحدود بين البلدين. وقال في مقابلة متلفزة بثتها قناة «العراقية» شبه الرسمية «ان سياسة العراق ودستوره لا يسمحان لنا بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما أننا لا نسمح لهم بالتمدد في اتجاه أراضينا، وما حصل في الفكة كان يجب ألا يحصل ولا بد من الرجوع إلى ترسيم الحدود وفق الخرائط المودعة لدى البلدين». وأضاف ان «الحدود العراقية – الإيرانية مرسمة من الجو، وما نحتاج إليه هو إسقاط هذا الترسيم على الأرض ووضع الدعامات الحدودية ولن نفرط بقطرة نفط واحدة وعلى الجانب الإيراني أن يسلّم بالدعامات الحدودية».

وتابع أن «موضوع حقل الفكة والبئر الرقم ٤ لا يؤثر في جولة التراخيص التي أعلنها العراق لتطوير عدد من الحقول النفطية لتحقيق إيرادات مالية لدعم برامجه الاقتصادية والعمرانية».

برغم إسقاط تهم القتل العمد بقرار قضائي أميركي

الحكومة تتابع إجراءاتها القانونية ضد عناصر بلاك ووتر

بغداد / المدى

في اول رد فعل للحكومة العراقية على قرار القاضي الاتحادي الاميركي بإسقاط التهم الموجهة الى حراس شركة بلاك ووتر المتهمين بقتل مدنيين عراقيين، اكدت انها «ستتابع إجراءاتها بكل حزم وقوة لملاحقة الجناة وحفظ حقوق الضحايا.

وأسقط قاض اتحادي أمريكي كل التهم الموجهة الى خمسة من حراس الامن التابعين لشركة بلاكووتر وورلد وايد بقتل ١٧ مدنيا عراقيا في ٦ ايلول عام ٢٠٠٧ قائلا ان الحكومة الامريكية انتهكت باستخفاف الحقوق الدستورية للمتهمين. وقال قاضي المحكمة الجزئية الامريكية ريكاردو اوربينا ان المدعين استخدموا بشكل خاطئ أقوالا أدلى بها الحراس لمحققي وزارة الخارجية الامريكية تحت تهديد فقد الوظيفة.

من جهته أعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ بأن الحكومة العراقية «تأسف» لقرار القاضي الاتحادي في الولايات المتحدة الأمريكية بإسقاط التهم الموجهة الى حراس أمنيين من عناصر شركة بلاك ووتر، وأكد الدباغ في بيان له بأن الحكومة ستتابع إجراءاتها بكل حزم وقوة لملاحقة الجناة من الشركة المذكورة وحفظ حقوق المواطنين العراقيين من الضحايا وعوائلهم والذين تضرروا من هذه الجريمة.

وأضاف الدباغ بأن التحقيقات التي أجرتها السلطات العراقية المختصة أكدت بشكل قاطع بأن حراس شركة بلاك ووتر ارتكبوا جريمة القتل وخرقوا قواعد إستخدام السلاح من دون وجود أي تهديد يستدعي استخدام القوة.

وكان الحراس الخمسة اتهموا منذ عام في ١٧ تهمة قتل و٢٠ تهمة للشروع في القتل وتهمة خرق قواعد استخدام السلاح في حادثة اطلاق الرصاص في العاصمة بغداد التي أغضبت العراقيين وتسببت في توتر العلاقات بين بغداد وواشنطن. وكان الحادث وقع حينما رافق الحراس التابعون للشركة الخاصة لاعمال الامن والحراسة قافلة مدججة بالسلاح من أربع مركبات تقل دبلوماسيين أمريكيين عبر العاصمة بغداد في ١٦ من ايلول عام ٢٠٠٧. وكان الحراس وهم عسكريون من قدامى الحرب يردون على تفجير سيارة حينما وقع اطلاق النار عند مفترق طرق مزدحم بمنطقة ساحة النسور. وخسرت الشركة ومقرها نورث كارولاينا عقدا مع وزارة الخارجية لتقديم خدمات أمنية للسفارة الامريكية في بغداد بعد الحادث، بحسب رويترز.

ودفعت الحكومة بانه أي كانت المعلومات التي استقاها المدعون والمحققون من اعترافات المتهمين بالاكراه فانهم لم يستخدموها. لكن اوربينا وجد أن الاعترافات بالاكراه مثلت تقريبا معظم جوانب تحقيقات الحكومة ودعوتها القضائية وأنه يبدو أن استخدام الحكومة لهذه الاعترافات «لعب دورا حاسما» في لائحة الاتهامات. وكتب اوربينا في حيثيات الحكم «وعليه ترفض المحكمة أن تلتمس العذر لانتهاك الحكومة باستخفاف لحقوق المتهمين الدستورية باعتباره خطأ غير ضار».

وعبرت وزارة العدل الامريكية عن خيبة أملها في قرار القاضي. وقال دين بويد المتحدث باسم الوزارة في رده على سؤال حول ما اذا كانت الحكومة ستستأنف الحكم «اننا بصدد مراجعة الحكم وبحث الخيارات المتاحة امامنا». ورحب مارك هولكوار أحد محامي فريق الدفاع بقرار القاضي وقال ان الفريق «ابتهج لان هؤلاء الشبان الشجعان يمكنهم بدء العام الجديد ولا تخيم عليهم سحابة سوداء».

شركات الحماية الخاصة

شرطة المحافظة: هناك ضعف في المعلومات الاستخبارية

قلق في الأنبار من تصاعد الهجمات بالعبوات اللاصقة

الانبار / احمد النعيمي

يقول مدير اعلام قيادة شرطة الانبار الرائد رحيم زبن: انه منذ مدة ولغاية الان لا يستطيع أي ضابط او مسؤول في المحافظة، ترك سيارته في الشارع من دون حراسة ولو لخمس دقائق فقط، فربما توضع له عبوة لاصقة في هذا الوقت القصير تنهي حياته بلمح البصر.

ويضيف زبن: قبل اكثر من شهر وضمن حملة من التتبع والتدقيق لمسألة انتشار ظاهرة العبوات اللاصقة، تمكنا من القاء القبض على خلية تمتلك عبوات لاصقة مع خارطة لتحديد اهداف الخلية وكانت الاهداف هي اغتيال ضباط الشرطة وشيوخ العشائر ومن خلال التحقيق تبين ان هذه العبوات تم صنعها خارج العراق كما تمكنا في الايام القليلة الماضية من العثور على كدس عتاد في عامرية الفلوجة يضم الكدس قنابر هاون عدد(٤) قذائف نمساوي عدد (٧) صواريخ دبابات عدد (٤) صواريخ دي نايف كي عدد (٨) عبوات لاصقة عدد (٥) اطلاقات مدفع ٣٧ ملم عدد (٢٠) صواريخ طائرة هليكوبتر عدد (٢) وتبين ان ارتباطات الخلايا التي تستخدم هذه الاسلحة كانت بتنظيمات معروفة مع ارتباطاتها ايضا بدول عدة وقد عثرنا لدى احدى الخلايا التي القينا عليها القبض على قائمة باسماء الضباط ومن ضمنهم المتحدث مع اسماء كل افراد عائلتي. ويضيف الرائد رحيم: يوجد ضعف في المعلومات الاستخبارية بالمحافظة، أي ان السبب هو ضعف جهاز الاستخبارات لكن برغم ذلك فلدينا مديرية المعلومات الوطنية للتحقيقات وهي مسؤولة عن جمع المعلومات الاستخبارية اللازمة للوصول الى الاهداف المشبوهة كما تقوم هذه المديرية باعداد دورات خاصة لعناصرها في كيفية الحصول على المعلومات الاستخبارية الدقيقة للوصول الى الاهداف المطلوبة باسرع وقت وبأدق تفاصيل ممكنة.

العقيد محمود العيساوي قائد شرطة الفلوجة يقول بهذا الصدد: نحن جزء لا يتجزأ من قيادة شرطة محافظة الانبار والتنسيق والتعاون الاستخباري مستمر مع قيادة الشرطة في المحافظة، ونهيب بالمواطنين الابلاغ عن أي معلومة توصلنا الى مصادر هذه العبوات فلغاية الان لم نتمكن من العثور على عبوات لاصقة في المدينة بصورة خاصة لكننا القينا القبض على اشخاص مشتبه بهم اعترفوا باستخدامهم العبوات اللاصقة.

اما المقدم جمال الدليمي فيقول تم اعتقال خمسة متورطين بزرع العبوات الناسفة واستهداف ضباط الشرطة والجيش وتم تدوين كافة اعترافاتهم امام قاضي التحقيق المختص .وبعد ازدياد عمليات استهداف رجال الدين وخطباء المساجد حيث بلغت عمليات استهدافهم خلال الشهر المنصرم ١٨ عملية ارهابية وعدد علماء الدين الذين قتلوا من قبل المسلحين ١١ رجل دين خلال الاشهر الخمسة الماضية .وبعد اجراء التحقيقات مع المشتبه بهم وجمع كافة المعلومات الاستخبارية اتضح ان تنظيمات مسلحة هي التي تقف وراء هذه العمليات. واضاف جمال: عثرت قواتنا الامنية على خارطة تحدد مواقع مستهدفة من قبل المسلحين ومحدد فيها مراكز الشرطة ومنازل ضباط الجيش والشرطة وبعض المواقع الامنية والمهمة في عدة مناطق في الانبار. كما تم العثور في الايام القليلة الماضية على مواد تستعمل في تصنيع الأحزمة الناسفة والعبوات اللاصقة، فضلا عن مخبأ سري للأسلحة في احدى القرى الزراعية بمنطقة الجزيرة شمالي الرمادي بعد ورود معلومات استخباراتية تشير الى وجود هذه الاسلحة والتي ضمت ٣٠ عبوة لاصقة واعداداً كبيرة من الاسلحة والذخائر، ومازال التحقيق مستمرا مع المشتبه بهم وجمع الادلة التي تقود الى المتورطين باعمال اجرامية. كم تم تشديد الإجراءات الامنية ونصب السيطرات الوقتية ومراقبة المناطق المشتبة بها واليوم كافة القوات العراقية في حالة انذار حتى نهاية الانتخابات البرلمانية القادمة.

وقال الشيخ خلف ضيدان احد شيوخ عشائرالانبار: لماذا لم يقف المسؤولون المختصون في الاجهزة الامنية بوجه كثير ممن خرجوا من المعتقلات الامريكية الذين نفذوا عمليات اجرامية استهدفت المدنيين ومنتسبي القوات الامنية والاجهزة الامنية الاخرى، وهناك اعترافات كثيرة لمن تورطوا بهذه الاعمال الاجرامية وبعد اعتقالهم واعترافهم وتدوين اقوالهم امام القاضي المختص يخرج احدهم من الاعتقال بعد ان يدفع مبالغ مالية ويضمن خروجه من المعتقل وهذه الحالات عديدة في المحافظة وهناك اسماء مثبتة لدينا تدل على ذلك.

وللمواطنين اراء اخرى فيقول ناجي صبحي «اخرج يوميا الى عملي لاكسب رزقي ككل الناس لكن هاجس الخوف من العبوات اصبح يلازمنا في العمل وفي البيت وفي الشارع فلا ندري في أي ساعة يمكن ان تنفجر احداها في ظل الازدحام المروري وفي أي سيارة ستنفجر فكثير من المواطنين ذهبوا ضحية لانفجار عبوات لاصقة كانوا يسيرون قريبا من السيارة التي انفجرت فيها، المشكلة انه بين فترة واخرى تظهر طريقة جديدة، فقبلها كانت العبوات الناسفة التي حصدت ارواح الكثيرين واليوم العبوات اللاصقة نحن كمواطنين لم نفهم أي شيء عن هذه العبوات، فقط ما يقوله المسؤولون في القنوات الفضائية بان مصادرها من دول الجوار العراقي وان جهات مجهولة تقف وراءها فترى احدهم يناقض كلامه عدة مرات في لقاء واحد، لماذا يخشى المسؤولون في الاجهزة الامنية الافصاح عن الجهات الحقيقية التي تقف وراء تفجير هذا النوع من العبوات او ادخالها الى البلد الا اذا كان البعض متعاونا بطريقة او باخرى او ان البعض الاخر يفضل الصمت وهي جريمة ايضا بحق العراقيين او يلجاون الى تفسيرات مكررة لا تفي بالغرض ولا تبين الحقيقة فصار حتى سائق التكسي البسيط لا يخرج الى العمل الا بعد تفتيش سيارته خوفا من وجود عبوة لاصقة. سابقا كنا نخشى العبوات الناسفة التي قلت في الاونة الاخيرة اما الان فصار الخطر اكبر.

بينما يقول حسن صابر: كل يوم تظهر لنا طريقة جديدة للقتل وكلما اقترب موعد الانتخابات ازدادت وتيرة التفجيرات من دون ان تفرق بين مواطن او شرطي او جندي فالكل مهدد والكل في قلق مستمر في الليل او النهار، لكن ما يثير استغرابي لحد الان لم يتجرأ مسؤول على فضح ما يدور خلف الكواليس، اعني في غرف التحقيق بعد الامساك بالعناصر التي تستخدم العبوات اللاصقة فلا ارى أي داعي للتعتيم على الامر، واللافت ان هذه العبوات اصبحت ظاهرة خطرة ومنتشرة بشكل كبير والكل يتحدث عنها، والمشكلة اننا نرى سيطرات الاجهزة الامنية في كل مكان من الشوارع الى الازقة الى تقاطعات الطرق ونسمع ونرى في السيطرات الامنية عن الاجهزة التي تكشف المتفجرات وكثير من المسؤولين يظهرون على شاشات التلفاز ويذكرون ان مصدر العبوات اللاصقة من دول مجاورة، السؤال الخطير كيف دخلت هذه العبوات الى العراق واجهزة كشف المتفجرات موجودة في كل السيطرات الامنية تقريبا هذا يسحبنا الى تفسير اخر اما ان يكون هناك تقصير من بعض العناصر الامنية في عدم استخدام اجهزة كشف المتفجرات الاستخدام الصحيح، او ان هناك اختراقاً من جهات معينة خاصة وان هناك الكثير من عناصر المشبوهة دخلت في صفوف القوات الامنية والاجهزة الامنية الاخرى في عموم البلد.

قلق من التدور الامني